المقاولاتية ودوها في الحد من البطالة في الجزائر: دراسة تحليلية للفترة (2012-2021)

Entrepreneurship and its role in reducing unemployment in Algeria:Analyticalstudy for the period (2012-2021)

غربي عبد المالك *

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة أم البواقي- الجزائر

Ggherbi.abdelmalek@univ-oeb.dz

قلادي نظيرة

مخبر المحاسبة، المالية، الجباية والتأمين

جامعة أم البواقي – الجزائر

kladi.nadira@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/08/20 تاريخ القبول: 2024/01/15 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى الوقوف على مدى مساهمة المقاولاتية في الحد من ظاهرة البطالة، من خلال التعرف على آليات دعم المقاولاتية ومدى مساهمتها في خلق مشاريع جديدة من شأنها خلق مناصب شغل والتأثير على البطالة ولتحقيق أهداف الدراسة اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بالتعريف بهيئات دعم المقاولاتية ومساهمتها في دعم المشاريع المقاولاتية للشباب وصولا الى أثر التشغيل لهذه المشاريع ومدى تأثيرها على البطالة في الجزائر وقد خلصت الدراسة الى وجود تأثير للمقاولاتية على البطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2012 الى سنة 2021.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، ريادة الاعمال، آليات الدعم والمرافقة، البطالة، التشغيل.

تصنيفاتJEL: L26، J64.

Abstract:

This studyaims to stand on the extent of the contribution of entrepreneurship in reducing the phenomenon of unemployment, by identifying the mechanisms of supportingentrepreneurship and the extent of its contribution to the creation of new projectsthatwillcreate jobs and affect unemployment. Entrepreneurship and its contribution to supporting entrepreneurial projects for young people, leading to the impact of operating these projects and their impact on unemployment in Algeria. The study concluded that there is an impact of entrepreneurship on unemployment in Algeria during the study period extending from 2012 to 2021.

Keywords: Entrepreneurship; Entrepreneurship; Support and escort mechanisms; Unemployment; Employment.

Jel Classification Codes :L26 ;J64.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

في ظل التحولات التي مست الاقتصادات العالمية والتي يسعى من خلالها لتحقيق النمو الاقتصادي، انتهجت مجموعة من الدول التوجه نحو تشجيع المقاولاتية كأداة لتحقيق أهدافها، وذلك لما لها من تأثيرات ايجابية سريعة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، فلقد أثبت أنها وسيلة فعالة وسريعة في خلق المشاريع وتوفير مناصب الشغل والحد من ظاهرة البطالة وتحقيق التنويع الاقتصادي.

ومن أجل ذلك باشرت الجزائر انتهاج المنهج المقاولاتي وتشجيع الشباب في التوجه نحو المقاولاتية، بعد ما أثبت الاعتماد على المشاريع الكبرى فشله في تحقيق الأهدافالإقتصادية والاجتماعية،مثل النمو الاقتصادي كما أنه ساهم في تفاقم ظاهرة البطالة نتيجة لتسريح عدد كبير من العمال، حيث قامت الجزائربخلق العديد من هيئات ومراكز الدعم المالي والمرافقة وصناديق ضمان القروض موجه لمساعدة الشباب المبدع أصحاب الأفكار والابتكارات في تحقيق أهدافهم بتحويل أفكارهم و'إبتكاراتهمالى مشاريع ومؤسسات خاصة في مختلق القطاعات الاقتصادية.

1.1. إشكالية الدراسة: من خلال ما سبق تتبلور مشكلة دراستنا في محاولة التعرف على مدى مساهمة المقاولاتية في خلق مناصب شغل جديدة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر، وعليه يمكننا طرح التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم المقاولاتية في خلق مناصب شغل جديدة للحد من ظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)؟

وانطلاقا من التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي مختلف هيئات دعم المقاولاتية في الجزائر، وهل هي كافية لدعم المشاريع المقاولاتية؟؛
- الى أي حد تساهم المشاريع المقاولاتية في خلق مناصب شغل والحد من البطالة في الجزائر خلال الفترة (2012-2021)؟

2.1. فرضيات الدراسة

- هيئات الدعم في الجزائر كافية لدعم المشاريع المقاولاتية؛
- تساهم المشاريع المقاولاتية بشكل كبير في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

3.1.أهمية الدراسة

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة في كونه يعطينا فكرة عن مدى سعي الدولة الجزائرية للحد من ظاهرة البطالة من خلال تفعيل آليات دعم المقاولاتية لتشجيع الشباب على القيام بمشاريعهم الخاصة وتوفير مناصب شغل لأنفسهم ولغيرهم، ومدى مساهمة هذه المشاريع في الحد من ظاهرة البطالة.

4.1. أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل واقع الشغل والبطالة في الجزائر؛
- معرفة تأثير المقاولاتية على البطالة في الجزائر.

5.1. منهجية البحث: نظرا لطبيعة الموضوع فلقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتقديم المقاولاتية وآليات دعمها في الجزائر، فيما تم الاعتماد على المنهج التحليلي لدراسة مساهمة المقاولاتية في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر.

2.المقاولاتية – إطار نظري

2. 1. مفهوم المقاولاتية

يعتبر مفهوم المقاولاتية من المفاهيم التي أخذت حيزا كبيرا من اهتمامات الباحثين والاقتصاديين وأصحاب القرار وحظيت بالكثير من الاهتمام منطرفهم،إذ يعتبر هذا المفهوممن المفاهيم القديمة، حيث استعمل أول مرة في اللغة الفرنسية في مطلع القرن السادس عشر، وقد تضمن المفهوم في تلك ذلك الوقت معنى المخاطرة والقدرة على تحمل الصعاب التي رافقت حملات الاستكشاف العسكرية، الى أن مفهوم المقاولاتية لم يدخل الى النشاطات الاقتصادية الى في مطلع القرن الثامن عشر من قبل RICHARD CANTILLON الذي اعتبر التاجر الذي يشتري سلعا بسعر محدد لبيعها في المستقبل بسعر لا يعرفه مسبقا بأنه ريادي، ويعود الفضل لأحد الصناعيين وهو (J.B.SAY) الذي رأى في الريادي مقدرة فائقة على الإدارة" (الحدراوي، 2013، صفحة 95)، ويعرفها Schumpeter (1934) المقاولاتية هي تنفيذ مجموعات جديدة من تنظيم الشركات - منتجات جديدة، أو أسواق جديدة، أوخدمات جديدة، أوطرق جديدة للإنتاجأومصادر جديدة للمواد الخام،أوأشكال جديدة من التنظيم(Dollinger، 2008، صفحة 10)، أماAlain Fayolle فقد عرف المقاولاتية بأنهاحقل من حقول البحث العميقة وقدم لها تعريفا كما يلي، المقاولاتية هي ظاهرة اقتصادية واجتماعية خاصة يتم من خلالها خلق ثروة، هذه الظاهرة لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي وجود مخاطرة، والتي يدخل فيها الأفراد يجب أن يتصفوا بسلوكيات أساسية متميزة تقبل التغيير وتحمل الأخطار المشتركة والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"(بوثلجة، زروخي، وغلاب، 2019، صفحة 720).

ويعرفها Suryana(2006) المقاولاتية هي قدرة إبداعية ومبتكرة تستخدم كأساس ونصائح وموارد للبحث عن فرص للنجاح وفي الوقت نفسه، يعرفها Winardi (2003) بأنها عملية ديناميكية يخلق فيها الناس ثروة تتطور تدريجيا وبانتظام ووفقا ل Kadmir (2012) فإن رائد الأعمال هو الشخص الذي لديه الشجاعة لتحمل المخاطر لفتح مشروع تجاري في مناسبات مختلفة. (ECI, et al., 2023, p. 28)

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف المقاولاتية بأنها عملية خلق أو بعث مشروع من جديد، يتميز بالابداع والابتكار والمخاطرة وعدم اليقين له آثار اقتصادية واجتماعية إيجابية، كما أنه يهدف الى خلق ثروة.

2.2 .خصائص المقاولاتية: تتميز المقاولاتية بعدة خصائص منها:(قواسمي، 2020، صفحة 161)

- عملية إنشاء وخلق شيء جديد أي أنها تتميز بالإبداع؛
- يعتبر المقاول هو القائد الذي يقود العملية المقاولاتية؛
- تتسم المقاولاتية بالمخاطرة وهذا لأنها تقدم منتوجات جديدة حيث تتوقف هذه الأخيرة بنسبة قبولها في السوق؛
- تحتاج المقاولاتية من المقاول رسم خطة إستراتيجية حتى يضمن تحقيقها على أرض الواقع وبالتالي ضمان نجاح مشروعه؛
- تهدف المقاولاتية إلى خلق الثروة والقيمة المضافة وخلق مناصب شغل؛

3.2.أهمية المقاولاتية

تعتبر الأهداف التي تسعى المقاولاتية لتحقيقها هي منبع أهميتها سواء للمقاولين أو الجهات والمؤسسات الداعمة، فهي تعد الآداة التي بواسطتها يتم تصحيح مسار المشروعات الصغيرة فتدعمها لتستطيع الصمود وتحقيق استمرارها كما تضمن لها التوسع في المستقبلي والانتشار، فالمقاولاتية تعد أحد الركائز الاقتصادية، سواء بالنسبةللدول المتقدمة أو الدول النامية(المحتسب، 2019، صفحة 16)

- تأثر المقاولاتية على أداء الشركة فيؤدي ذلك إلى قصر دورة حياة المنتج ونموذج الأعمال كما تستطيعالشركات المبتكرة أن تنتج وتقدم منتجات وتكنولوجيا جديدة، كما يمكنها تحقيق أداء اقتصاديا جيدا، وقد وصفت بأنها محرك النمو الاقتصادي(سلمان علاوي، 2021، صفحة 160)
- تعتبر المقاولاتية مصدرا رئيسيالخلقمناصب الشغل في الاقتصادات سواءا المتقدمة منها أوالنامية، بعد أن انحصرت هذه الوظيفة سابقا بالدولة المهتمة بضرورة توفير وخلق مناصب الشغل لمواطنيها؛
- تعتمد المقاولاتية على عنصر العمل بنسبة كبيرة، لذا فهي تخلق مناصب عمل أكثر من المشروعات الكبيرة؛(موساوي، مقاربة تطور العمل الريادي في الجزائر من خلال مؤشرات المرصد العالمي لريادة الاعمال، 2020، صفحة 252)
- يمكن للدولة أن تشجع الاتجاه نحو االنشاط المقاولاتي في أنشطة معينة مثل: المشاريع التكنولوجية، أو تشجيع التوجه نحو مناطق معينة عن طريق تقديم بعض الحوافز والتسهيلات لرياديي الأعمال لإقامة مشاريعهم في تلك الأنشطة أو تلك المناطق(موساوي، عوامل تطوير ريادة الاعمال في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة مسيري أجهزة الدعم والمرافقة، 2020، صفحة 32)

4.2. أجهزت دعم المقاولاتية

في إطار الجهود الرامية الى محاربة البطالة، اتخذت الجزائر على عاتقها دعم وترقية المقاولاتية، حيث قامت بإنشاء العديد من الأجهزة التي تسهر على مساعدة الشباب البطالين في استحداث انشطتهم الخاصة.

- **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD):** هي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب سابقا حيث تم تحديثها حسب المرسوم 20-329 المؤرخ في ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 24 ربيع الثاني عام 1417 الموافق 8 سبتمبر سنة 1996 والمتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، وتغيير تسميتها الى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (المرسوم التنفيذي 20-329، 2020)،تتكفل الوكالة بتسيير جهاز ذو مقاربة اقتصادية، بهدف مرافقة حاملي المشاريع وتوسيع مؤسسات مصغرة في مجال انتاج السلع والخدمات قصد خلق ثروة ومناصب عمل، كما تسعى الى نشر الفكر المقاولاتي ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة، تستهدف حاملي المشاريع الذين تتراوح اعمارهم ما بين 18 و55 سنة(الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية، 2023)
- **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM):** عقب التوصيات المنبثقة عن الملتقى الدولي خلال شهر ديسمبر 2002 حول التجربة الجزائرية في القرض المصغر، وبموجب المرسوم الرئاسي رقم 11-199 المؤرخ في 2011/03/22 المتعلق بجهاز القرض المصغر، تم انشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في2004/1/22، الوكالة عبارة عن هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تقع تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية بعمل نشاطات الوكالة.(يحي ونذار، 2018، صفحة 14)
- **الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC):** بانتقال الجزائر الى الاعتماد عن نظام اقتصاد السوق عرفت معدلات البطالة ارتفاعا مشهودا بسبب التسريحات الجماعية للعمال بالقطاع العام، وفي محاولة منها للتخفيف من العواقب الاجتماعية الناجمة عن هذا الأمر قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بمقتضى

المرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي سنة 1994والذي كلف بمهمة تقديم التعويضات للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية المنصوص عليها في نظام للتأمين عن البطالة، بالإضافة الى مساعدتهم من أجل إعادة الاندماج في الحياة المهنية، وبصفته مؤسسة عمومية للضمان الاجتماعي يتمتع بالاستقلالية المالية والشخصية المعنوية، ومن مهامه مساعدة البطال المسرح على اعادة الاندماج في الحياة العملية من جديد، وفي كل مرة كانت تسند له مهام جديدة.(دباح، 2012، صفحة 78)

- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI):** هي هيئة عمومية ذات طابع عمومي إداري تضطلع بخدمة المستثمرين المحليين والأجانب، هدفها تأسيس وتسهيل وتقليص الاجراءات وتنظيمها للاستفادة من الامتيازات الممنوحة لتحفيز الاستثمار، تم إنشائها بموجب المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتضمن ترقية الاستثمار ووفق الأمر الرئاسي رقم 01-03- المؤرخ في 20 أوت 2001، كما شهدت الوكالة التي أنشأت في إطار الاصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي والمكلفة بالاستثمار تطورات تهدف للتكيف مع تغيرات الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، حولت لهذه الهيئة الحكومية التي تدعى في الأصل وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار من 1993 إلى 2000 ثم أصبحت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مهمتها تسهيل وترقية واصطحاب الاستثمار.(موساوي، عوامل تطوير ريادة الاعمال في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة مسيري أجهزة الدعم والمرافقة. 2020، صفحة 158)

3.الإطار التطبيقي للدراسة

في هذا الجانب من الدراسة سوف نستعرض واقع التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2012-2021 وكذلك أجهزة دعم واستحداث نشاطات البطالين والتي تعتبر آليات لدعم المقاولاتية في الجزائر ومدى مساهمتها في خلق المشاريع المقاولاتية من سنة 2012 الى سنة 2021 بالاعتماد على بيانات واحصاءات صادرة من جهات رسمية محاولين تحليلها من خلال أثرها على مناصب الشغل والبطالة.

1.3.واقع التشغيل والبطالة في الجزائر

الجدول التالي يوضح واقع التشغيل خلال الفترة 2012-2021 من خلال الفئة النشطة والتي تمثل الأشخاص المشتغلون والأشخاص ممن هم في سن العمل ولا يشتغلون، وفئة المشتغلون والتي تمثل الشخاص الذين يمارسون نشاط أثناء عملية الإحصاء، وفئة البطالين والتي تتكون من طالبي العمل رقم 1 وهم اشخاص في سن العمل ولا يعملون في الوقت الحاضر وقد سبق لهم ممارسة عمل من قبل، وطالبي العمل رقم 2 وهم اشخاص في سن العمل لا يعملون في الوقت الحاضر ولم يسبق لهم العمل من قبل، ونسبة البطالة في كل سنة.

جدول رقم (01): توزيع السكان النشطون خلال الفترة 2012-2021

السنوات	الفئة النشطة	فئة المشتغلون	فئة البطالين	نسبة البطالة
2012	11423000	10170000	1253000	%11
2013	11964000	10788000	1175000	%9.8
2014	11453000	10239000	1214000	%10.6
2015	11932000	10594000	1337000	11.2
2016	12117000	10845000	1272000	10.5
2017	12298000	10858000	1440000	11.7
2018	12463000	11001000	1462000	11.7
2019	12396000	11095000	1301000	10.5
2020	11857000	10411000	1446000	12.2
2021	12260000	10826000	1434000	11.7

المصدر: (منشورات الديوان الوطني للإحصاء، الجزائر بالأرقام، 2012-2014، 2013-2015، 2015-2018) (البنك الدولي، 2019، 2020، 2021)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الفئة النشطة في الجزائر في نمو على طول فترة الدراسة حيث نجد أن عدد الأشخاص النشطين خلال سنة 2012 قد بلغ 11423000شخص ثم بدأ في النمو ليصل الى 12260000 شخص خلال سنة 2021 أي بفارق 837000 شخص وبنسبة نمو حوالي 7.3%، كما أن فئة المشتغلون أيضا في نمو من سنة 2012 الى سنة 2021، فقط سنة 2014 نلاحظ أنها قد تراجعت قليلا ثم عادة للنمو لتصل في نهاية سنة 2021 الى 10826000 شخص، أي بفارق 656000 شخص على عدد الأشخاص المشتغلون خلال سنة 2012 والذين بلغ عددهم 10170000شخص أي بنسبة نمو حوالي 6.4%، كما نلاحظ أن الزيادة في عدد الاشخاص المشتغلون أقل من الزيادة في عدد الاشخاص النشطون على طول فترة الدراسة وهو ما يفسر ارتفاع معدل البطالة من 11% سنة 2012 إلى 11.7% سنة 2021، أما أعلى معدل للبطالة خلال فترة الدراسة فقد كان 12.2 % سنة 2020.

2.3.المشاريع المدعمة من طرف (ANAD) وأثرها على التشغيل

الجدول التاليبين المشاريع التي دعمتها الوكالة الوطنية الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANAD) خلال الفترة 2012-2021 ومساهمتها في خلق مناصب شغل.

جدول رقم (02): مشاريع (ANAD) وأثرها على التشغيل خلال الفترة 2012-2021

السنوات	المشاريع الممولة	أثر التشغيل
2012	65812	129203
2013	43039	96233
2014	40856	93140
2015	23676	51570
2016	11262	22766
2017	4406	9805
2018	5535	13852
2019	7245	17476
2020	1548	3674
2021	9098	21454

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة رقم: 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تراجع حجم المشاريع الممولة منذ سنة 2012 ،لتحقق ارتفاعا طفيفا خلال سنة 2019 قبل أن تتراجع مجددا سنة 2020،ثم تعود من جديد للنمو خلال سنة 2021، ولكن بصفة عامة فخلال فترة الدراسة قد عرفت المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تراجعا بنسبة كبيرة، حيث تم تمويل 65812 مشروعا سنة 2012، تلاه تمويل 43039 مشروعا سنة 2013، الارتفاع في عدد المشاريع الممولة خلال هذين السنتين كان نتيجة رفع التجميد على نشاطات النقل بصفة عامة، هذا النشاط لا يتطلب مؤهلات علمية ولا مهنية خاصة وهو ما جعل الشباب خلال هذه الفترة يتنافسون على الحصول على هذا النوع من المشاريع، ثم انخفضت تدريجيا لتصل الى 9098 مشروعا ممولا فقط سنة 2021، أي انخفاض بنسبة 86.17 %، وهذا بسبب تجميد الوكالة لبعض الأنشطة واعادة هيكلة الوكالة وتنظيمها من جديد، كما نلاحظ أيضا أن مناصب الشغل التي خلقتها الوكالة عن طريق المشاريع الممولة قد حققت أعلى نسبة لها خلال فترة الدراسة سنة 2012 فقد بلغ عدد المناصب المستحدثة 129203 منصب وهذا بسبب ارتباط مناصب الشغل بعدد المشاريع الممولة، أما أقل سنة تم فيها خلق مناصب الشغل فقد كانت سنة 2020، حيث تم خلق 3674 منصب شغل فقط وهذا لأنها أقل سنة تم فيها تمويل المشاريع فقد بلغ عدد المشاريع الممولة خلال هذه السنة 1548

مشروع فقط، كما نلاحظ أن مناصب الشغل التي خلقتها الوكالة خلال الفترة من سنة 2012الى سنة 2021 قد بلغت 459173 منصب شغل يقابلها خلال نفس الفترة 212477 مشروع ممول، أي بمتوسط 2 منصب شغل لكل مشروع وهو عدد قليل وذلك بسبب أن معظم المشاريع التي تم تمويلها كانت مشاريع خدماتية يمكن تسييرها من طرف شخص واحد أو شخصين فقط.

3.3. المشاريع المدعمة من طرف ((ANGEM وأثرها على التشغيل

الجدول التالي يوضح المشاريع التي تم دعمتها من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) خلال الفترة 2012-2021 ومساهمتها في خلق مناصب شغل.

جدول رقم (03): مشاريع (ANGEM) وأثرها على التشغيل خلال الفترة 2012-2021

السنوات	المشاريع الممولة	أثر التشغيل
2012	146427	219641
2013	110702	166053
2014	117543	176313
2015	84101	126152
2016	21363	32045
2017	41844	62766
2018	50364	61536
2019	42460	49892
2020	22229	27551
2021	14842	20338

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة رقم: 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40.

من الملاحظ في الجدول أعلاه أن الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) قد مولت خلال سنة 2012 ما مقداره 146427 مشروعا محققة بذلك 219641 منصب شغل، ثم تليها سنة 2013 بـ 110702 مشروعا محققتا بذلك 166053 منصب شغل، ثم 117543 مشروعا سنة 2014 محققتا بذلك 176313 منصب شغل، والملاحظ أنه خلال هذه السنوات 2012و2013و2014 كانت أعلى نسبة في تمويل المشاريع خلال فترة الدراسة حيث تم تمويل ما نسبته 57%من مجموع المشاريع الممولة خلال فترة الدراسة في هذه السنوات الثلاثة فقط، ويرجع سبب ذلك الى الاحتجاجات الشعبية ضد البطالة والبيروقراطية سنة 2011 وما تبعه بعد ذلك من تسهيلات للشباب في الحصول على القروض لشراء السلم الاجتماعي كما أن زمن البحبوحة ساعد في ذلك، ثم استمرت عدد المشاريع المدعمة بالانخفاض مع مرور السنوات، وهو ما أثر بالسلب على عدد مناصب الشغل التي تخلقها هذه المشاريع حيث تراجعت هي الأخرى مع مرور السنوات لتصل إلى أقل مستوى من المشاريع الممولة ومناصب الشغل المستحدثة عند سنة 2021 التي بلغ فيها عدد المشاريع الممولة 14842 مساهما في خلق 20338 منصب شغل فقط، أي بنسبة تراجع في عدد المشاريع الممولة من سنة 2012 إلى سنة 2021 بلغت 93% مما يفتح تساؤل حول الاستراتيجية الغير واضحة التي تنتهجها هذه الوكالة.

4.3. المشاريع المدعمة من طرف (CNAC)وأثرها على التشغيل

الجدول التالي يبين المشاريع التي دعمها الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة (CNAC)خلال الفترة 2012-2021 ومساهمتها في خلق مناصب شغل.

جدول رقم (04): مشاريع (CNAC)وأثرها على التشغيل خلال الفترة 2012-2021

السنوات	المشاريع الممولة	أثر التشغيل
2012	34801	59125
2013	21412	41786
2014	18823	42707
2015	15449	37921
2016	8902	21850
2017	3340	8299
2018	3474	8598
2019	4748	11576
2020	4262	10048
2021	5620	13151

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة رقم: 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة قد ساهم في تمويل المشاريع المقاولاتية للشباب، حيث نجد بأنه خلال سنة 2012 قد مول ما مقداره 34801 مشروعا مساهما بذلك في خلق 59125 منصب شغل، ثم تليها سنة 2013 حيث تم فيها تمويل 21412 مشروعا مساهما بذلك في خلق 41786 منصب شغل، وتستمر المشاريع الممولة من طرف الصندوق بالتراجع لتصل الى أقل مستوى لها سنة 2017 حيث بلغ عدد المشاريع الممولة فقط 3340 مشروعا مساهما في خلق 8299 منصب شغل وهي نسبة قليلة جدا، حيث نجد أن متوسط عدد المشاريع الممولة حسب كل وكالة ولائية حوالي 70 مشروعا فقط خلال السنة، ثم يعود عدد المشاريع الممولة في النمو البطيء ليصل الى 5620 مشروعا ممولا خلال سنة 2021 مساهما بذلك في خلق 13151 منضب شغل.

5.3. المشاريع المدعمة من طرف (ANDI) وأثرها على التشغيل

الجدول التالي يبين المشاريع التي دعمتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI)خلال الفترة 2012-2021 ومساهمتها في خلق مناصب شغل.

جدول رقم (05): مشاريع (ANDI)وأثرها على التشغيل خلال الفترة 2012-2021

السنوات	المشاريع الممولة	أثر التشغيل
2012	7715	91415
2013	7157	148943
2014	9904	150959
2015	7950	143330
2016	7185	164141
2017	5057	167618
2018	4127	143044
2019	3029	77389
2020	1730	38384
2021	1877	46711

المصدر: النشرات الإحصائية لوزارة الصناعة رقم: 22، 24، 26، 28، 30، 32، 34، 36، 38، 40.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن متوسط عدد المناصب المستحدثة طول فترة الدراسة بحوالي 21 منصب عمل لكل مشروع، ويعود سبب ذلك الى أن معظم المشاريع هي مشاريع صناعية تحتاج الى عدد معتبر من العمال على عكس المشاريع الخدماتية التي يمكن تسييرها بعامل أو عاملين، كما نلاحظ أيضا أن أكثر سنة تم فيها تمويل مشاريع سنة 2014 حيث بلغ

عدد المشاريع الممولة 9904 مشروعا مساهما في خلق 150959 منصب شغل ثم تليها سنة 2015 بـ 7950 مشروعا مساهما في خلق 143330 منصب شغل، ثم بدأ عدد المشاريع الممولة بالنقصان ليصل سنة 2020 الى 1730 مشروع ممول فقط مساهما في خلق 38384 منصب شغل وهي النسبة الأقل على طول فترة الدراسة.

6.3. مساهمة المقاولاتية في الحد من البطالة في الجزائر

الجدول التالي يوضح مجموع مناصب الشغل التي خلقتها المقاولاتية خلال تلك السنة عن طريق المشاريع المدعمة من طرف هيئات دعم المقاولاتية خلال الفترة 2012-2021 والفئة النشطة من السكان لنفس الفترة، ونسبة مساهمة المناصب السنوية الجديدة التي خلقتها المقاولاتية في الحد من البطالة.

جدول رقم (06): نسبة مساهمة المقاولاتية في مناصب الشغل خلال الفترة 2012-2021

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016
الفئة النشطة	11423000	11964000	11453000	11932000	12117000
مناصب الشغل التي خلقتها المقاولاتية	499384	453011	463119	358973	240802
نسبة مساهمة المقاولاتية في الحد من البطالة	%4.37	%3.78	%4.04	%3.00	%1.97
السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الفئة النشطة	12298000	12463000	12396000	11857000	12260000
مناصب الشغل التي خلقتها المقاولاتية	248488	227030	156333	79657	101654
نسبة مساهمة المقاولاتية في الحد من البطالة	%2.02	%1.82	%1.26	%0.67	%0.82

المصدر:بناءا على معطيات الجدول رقم: 01، 02، 03، 04، 05.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه وخلال فترة الدراسة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2021، قد ساهمت المقاولاتية سنويا في التخفيض من معدل البطالة بنسب مختلفة، حيث سجلت سنة 2012 ’أعلى نسبة تخفيض للبطالة بلغت 4.37%، ويعود سبب ذلك كونها السنة الأكثر مشاريع مقاولاتية والتي ساهمت في خلق عدد كبير من مناصب الشغل التي حولت مجموعة من الفئة النشطة من بطالين الى فئة المشتغلون، ثم تتراجع نسبة تخفيض البطالة قليلا لتصلإلى 3.78%، سنة 2013 وتعود للنمو سنة 2014 لتصل الى 4.04%، تم تبدأ بالتراجع على طول فترة الدراسة لتصل الى أقل مستوى لها سنة 2020 حيث ساهمت المقاولاتية في التخفيض من معدل البطالة بنسبة 0.67%فقط، في حين شهدت سنة 2021 نمو طفيف في نسبة مساهمة المقاولاتية في التخفيض من معدل البطالة حيث بلغت 0.82%، الى أنها تبقى نسبة ضعيفة، ويعود سبب ذلك الى كون هيئات دعم المقاولاتية قد تراجعت تراجعا كبيرا في عدد القروض الممنوحة للشباب من أجل القيام بمشاريعهم المقاولاتية والخروج من دائرة البطالة الى عالم الشغل.

4. خاتمة:

تعتبر المقاولاتية أداة فعالة وبالغة الأهمية ولها تأثير اقتصادي واجتماعي على مختلف الاعوان الاقتصاديين، وهي التوجه الذي تعول عليه مجموعة من البلدان لإحداث تغيير في اقتصادها خاصة تلك الدول التي تعاني من المرض الهولندي وتسعى الى تنويع اقتصادها، والجزائر احدى هذه الدول التي تعتبر دولة ريعية يرتكز اقتصادها في الدرجة الأولى على تصدير الطاقة، ولأجل بناء اقتصاد متنوع قوي قادر على الصمود أمام تقلبات أسعار الطاقة، يخلق فرص عمل ذاتية ويحارب ظاهرة البطالة التي أصبحت تشكل تحديا أمام السلطة الجزائرية، عملت على تشجيع المقاولاتية خاصة في السنوات الأخيرة من خلال خلق هيئات وآليات دعم للشباب للولوج الى عالم المقاولاتية، على غرار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والوكالة الوطنية لتأمين الاستثمار، وغيرها من هيآت الدعم الأخرى، وقد خلصت هذه الدراسة الى مجموعة النتائج التالية:

- ❖ هيآت الدعم لم تكن كافية في دعم المشاريع المقاولاتية، فقد تراجعت عملية الدعم بنسب كبيرة كما أن هذه المشاريع مخصصة فقط لفئة البطالين وقد أهملت فئة الموظفين ممن يحملون أفكار ابتكارية يريدون تحويلها الى مشاريع مقاولاتية وخلق عمل خاص بهم؛
- ❖ السلطة الجزائرية اليوم تعمل على إعادة هيكلة بعض هذه الهيآت كما تعمل على انشاء وكالة لدعم مشاريع الموظفين تحت تسمية الوكالة الوطنية للمقاول الذاتي، وذلك ايمانا منها بالدور الذي تلعبه المقاولاتية خاصة فيما يتعلق بمحاربة البطالة؛
- ❖ للمقاولاتية تأثير على تخفيض نسبة البطالة في الجزائر، ولو أنها تراجعت خلال السنوات السابقة فذلك كان بسبب تراجع دعم المشاريع المقاولاتية، ولو استمرت هيآت الدعم في دعم المشاريع بنفس الوتيرة ولم تتراجع لكانت مساهمة المقاولاتية في محاربة البطالة أكبر خلال السنوات السابقة، ولأجل ذلك يمكن تقديم الاقتراحات والتوصيات التالية:
  - تعزيز هيآت دعم المقاولاتية بآليات دعم جديدة تدعم جميع فئات المجتمع؛
  - تشجيع الابداع والابتكار وتسهيل عملية تحويله الى مشاريع مقاولاتية؛
  - دعم أكثر للمشاريع المقاولاتية الصناعية لكونها خلاقة أكثر لمناصب العمل؛
  - نشر الفكر المقاولاتي خاصة لدى طلبة الجامعات والمعاهد ومراكز التكوين.

5. قائمة المراجع:

1. المرسوم التنفيذي 20-329. (22 11، 2020). المتعلق بتغيير اسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب. الجريدة الرسمية رقم 70 بتاريخ2020/11/25.

2. الوكالة الوطنية لدعم وترقية المقاولاتية. (2023) .doi:https://promoteur.anade.dz/documents/documents_utiles

3. جهان سلمان علاوي. (2021). تأثير اليقظة الاستراتيجية في ريادة الاعمال"دراسة ميدانية في شركة بغداد للمشروبات الغازية". مجلة كلية الرافدين الجامعية للعلوم (48)، الصفحات 155-167.

4. حامد كريم الحدراوي. (2013). الريادة كمدخل لمنظمات الأعمال المعاصرة في ضل تبني مفهوم رأس المال الفكري دراسة ميدانية في مستشفى بغداد التعليمي. الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، 27(9)، الصفحات 85-128.

5. رشيدة قواسمي. (2020). التأصيل النظري للمقاولاتية كمشروع والنظريات والنماذج المفسرة للتوجه المقاولاتي. مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية، 4(2)، الصفحات 158-173.

6. زهير أحمد المحتسب. (2019). ريادة الاعمال في فلسطين الواقع والتحديات والتوصيات"دراسة حالة محافظة الخليل". رسالة ماجستير، 1-153.

7. سارة يحي، ورشيدة نذار. (2018). واقع المقاولاتية النسوية في الجزائر في ظل تجارب دولية. مجلة العلوم الاقتصادية، 14(16)، ص: 1-23.

8. عائشة بوتلجة، فيروز زروخي، وفاتح غلاب. (2019). المقاولاتية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر. مجلة اقتصاد المال والاعمال، 03(03)، الصفحات 713-730.

9. عبد الباقي موساوي. (2020). عوامل تطوير ريادة الاعمال في الجزائر دراسة ميدانية من وجهة مسيري أجهزة الدعم والمرافقة. أطروحة دكتوراه، 1-311.

10. عبد الباقي موساوي. (2020). مقاربة تطور العمل الريادي في الجزائر من خلال مؤشرات المرصد العالمي لريادة الاعمال. مجلة الاستراتيجية والتنمية، 10(1)، الصفحات 247-265.

11. نادية دباح. (2012). دراسة واقع المقاولاتية في الجزائر وآفاقها(2000-2009). مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير- تخصص ادارة اعمال-، 1-143.

12. ECI, S., Jafril, r., Isti, k., Saifaldin, I., bin Mustamin, A., Husnil, K., & Nova, A. (2023). Implementation of the Entrepreneurship Program in Preparing Students Become Entrepreneurs. Journal of social work and scierce Education, pp. 27-44.

13. Marc J. Dollinger .(2008) .ENTREPRENEURSHIP Strategies and Resources .